

## كلمة الدكتورة كريستين كاسيبا - ساتا، السيدة الأولى لجمهورية زامبيا أمام جمعية الصحة العالمية السابعة والستين

جنيف، الثلاثاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤

السيد الرئيس، أصحاب السعادة الوزراء، السيدة المديرية العامة، الدكتورة تشان، السيدة ميليندا غيتس، السادة الموقرون، السادة المندوبون الكرام، سيداتي سادتي،

إنّه لشرف عظيم لي أن أتوجه لمخاطبتكم اليوم بشأن العنف القائم على نوع الجنس، وهو بلا منازع الانتهاك الأكثر شيوعاً ونفسيّاً من بين جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر في جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم أجمع.

وإذا كانت النساء والفتيات يرزحن تحت وطأة العبء الأكبر من العنف، فإن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والمادية والنفسية والصحية تؤثر بشكل أوسع في المجتمع ككل، ويمس ضررها الجميع في آخر المطاف.

وبصفتي سيدة أولى، أو كما يُقال "أمّ الشعب"، يؤسفني أن يُسمح لكارثة العنف القائم على نوع الجنس أن تتغلغل في صميم نسيج مجتمعنا. ويؤسفني أيضاً أنّ العديد من حالات العنف تقلت دون أن يُبلغ عنها، وأنّ النظم الصحية غالباً ما تعجز عن معالجة المشكلة كما ينبغي وتسهم في استجابة متعددة القطاعات.

وكما سمعتم، فإني، كأخصائية في طب الأمراض النسائية، شهدت مباشرة شتى عواقب الوقوع ضحية للعنف، والتي تتجاوز نطاق الإصابات البدنية، والعجز، والمحن الانفعالية والوفاة.

ولقد رأيت رضعاً لا يزيد سنّهم على شهرين وهم يتعرضون للعنف القائم على نوع الجنس، ورأيت فتيات ونساء وبعض الرجال يكافحون من أجل الحياة نتيجة للعنف الذي يرتكبه في معظم الأحيان أشخاص معروفون لضحاياهم، وقد تساءلت دائماً كيف يتحول زوج، أو أب أو قريب - يجدر به أن يكون مصدراً لدعم راسخ ومحبة وعطف - إلى مصدر للأذى والإهانة والرعب لأحبائهم؟

وأنّ، وإذ أتحدث كأفريقية، يحزنني أن نعيش في مجتمع يوجد فيه قبول تام وتسامح تجاه إخضاع المرأة للرجل.

نحن نعيش في مجتمع توصم فيه الضحايا!

وكمعظم الضحايا، فقد أثار غضبي أن تفلت من العقاب هذه الأفعال التي تُرتكب تحت مظهر الثقافة، وعانيت أيضاً من الإحباطات نتيجة للاستجابة المحدودة والمفككة لهذه القضية.

ومن أجل الباقين على قيد الحياة، من أجل أطفالتي، ومن أجل العديد من النساء هناك، والأجيال المقبلة، مازلت أضمر صوتي إلى أصوات المنادين بوضع حد لهذه الوحشية، والتي لو أُتيحت لها أن تستمر على مستوياتها الراهنة، ستصبح تهديداً للنمو الاجتماعي والاقتصادي وللتنمية المستدامة. أضمر صوتي في مناداة كل واحد منا إلى شجب إهانة العنف القائم على نوع الجنس.

أصحاب السعادة، الضيوف الكرام، سيداتي سادتي، إن الإحصاءات عن انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس إحصاءات مروعة ومن غير الممكن تجاهلها. وهذا على الرغم من وضع أطر قانونية سياسية دولية وإقليمية ووطنية لمنع العنف القائم على نوع الجنس. ومعدلات العنف لا تتراجع بل وقد بلغت في بعض الأماكن معدلات وبائية تؤثر فيما يقارب ثلث نساء العالم.

ومن المخيف تصوّر أنّ؛

- بين ٧٠ مليون و ١٤٠ مليون فتاة وامرأة عانين من شكل من أشكال تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية؛
  - في العام الماضي وحده، زوّجت أكثر من ٦٥ مليون امرأة شابة في سن ٢٠-٢٤ عاماً قبل بلوغها سنّ ١٨ عاماً؛
  - النساء والفتيات يؤلّفن ٧٩٪ مما يقدر عددهم ٨٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المتّجر بهم عبر الحدود كل سنة، وهن يتعرضن غالباً للاغتصاب والتخدير في معظم الأحيان والاعتداء أو التهديد بالعنف؛
  - تزايد عدد النساء اللاتي يقتلن بعنف بسبب نوع الجنس فحسب في الكثير من البلدان، وإنّ العنف الذي يرتكب ضدّ النساء والفتيات في أنحاء العالم المتأثرة بالنزاعات، بما يشمل العنف الجنسي، يمكن أن يبلغ مستويات لا يمكن تصورها وأنه قد أطلقت عليه أسماء عديدة مثل القتل أو الاغتيال.
- وأثق في أنكم تتذكرون أنّ العالم بأجمعه - بنسائه ورجاله وفتياته وفتياته يقف في هذه اللحظة متضامناً مع أسر أكثر من ٢٠٠ فتاة اختطفتهن جماعة بوكو حرام في نيجيريا.
- وأنكم تستذكرون وتتذكرون فتاتنا الشجاعة مالالا يوسفزاي، التي أصيبت بالرصاص لأنها كانت تريد أن تتعلم كفتاة. ونحن سعداء لأنها مازالت اليوم على قيد الحياة لتقصّ قصتها وتشجع أطفالاً آخرين على أهمية التعلم لأن في التعلم رقاء.

ونحن لم ننس حالتنا الاغتصاب الفظيعة اللتين وقعتا في قارتين مختلفتين وأثارتا غضب وإدانة الجمهور. ففي نيودلهي اغتصبت عصابة على متن حافلة شابة تبلغ من العمر ٢٣ عاماً. وهي لم تغتصب فحسب، وإنما تعرضت لاعتداء وحشي واكتُشفت ومعظم أحشائها خارج جسمها. وقد توفيت للأسف! يا لها من صورة مروعة.

وفي جنوب أفريقيا تعرضت أنيني بويسنس، التي تبلغ من العمر ١٧ عاماً، هي الأخرى لاغتصاب من قبل عصابة قتلتها بوحشية.

ونحن طبعاً لسنا بحاجة لموت فتيات أخريات مثل بويسنس قبل أن نتعهد بالقضاء على العنف القائم على نوع الجنس. فهل يلزمنا موت عدد آخر من الفتيات؟

هذا هو سبب وقوفي أمام هذه الجمعية لأسأل -

**"كيف يمكننا أن نضع حدًا لهذه الكارثة؟"**  
**"كيف يمكننا أن نعزز حمايتنا لنسائنا وفتياتنا من هذا الظلم؟"**  
**كيف نمنع العنف القائم على نوع الجنس؟"**

سيداتي وسادتي الموقرون.

يلزمني أن أذكر كلّ واحد منّا بأنّ كل ضحايا العنف تقريباً ينتهي بهم الأمر على عتبة القطاع الصحي. لذا فيمكننا النظام الصحي الوطني أداء دور محوري في منع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له ولابد لنا من زيادة التركيز على دور النظم الصحية، وعلى الحماية، والمقاضاة والمساءلة في إطار القوانين، وعلى السياسات والبرامج وتنفيذها، فضلاً عن رصدها وتقييمها.

ونحن بحاجة إلى الفهم بأنّ لجهد معالجة العنف القائم على نوع الجنس نتائج في كل جانب تقريباً من جوانب الخدمات الصحية بدءاً بالهيكل الأساسية المادية، والموظفين، والسياسات، وتدفق المرضى، وشبكات الإحالة ونظم جمع البيانات.

ولكن نجاحنا في منع العنف القائم على نوع الجنس يرتبط بقدرتنا على الإقرار بالأمر الواقع والتصدي له، وهو أنّ العنف القائم على نوع الجنس ليس مجرد قضية اجتماعية وثقافية وإنما هو قضية للصحة العمومية أيضاً.

وبفضل الدور القيادي الذي اضطلعت به المنظمة في إرساء قاعدة للبيّنات بشأن عظم قضية العنف، وتحديد عوامل الخطر والوقاية منه، وعواقبه، ومنع العنف والتصدي له، ولا سيما العنف ضد النساء والفتيات، والحلول، والتي أعلنت أنّ العنف هو مشكلة رئيسية للصحة العمومية على الصعيد العالمي الشامل، ودعت الدول الأعضاء إلى تحسين استجابات نظمها الصحية من أجل معالجة العنف كجزء من استجابة تعاونية ومتعددة القطاعات على التوالي، ولقد تبين لنا الطريق، وبالتالي فإني أتساءل ما الذي ننتظره ما دمنا نحن الذين وضعنا القرارات.

وليس لدينا أي عذر وقد قلنا ما ينبغي قوله وعلينا أن نعمل الآن.

ولابد للقطاع الصحي من الاضطلاع بدور قيادي في تحديد حالات العنف وتوثيقها، وعليه أن يجمع البيّنات الطبية القانونية وينشر البيّنات بشأن فعالية تدخلات الوقاية والاستجابة وضمان حصول جميع ضحايا العنف والمتأثرين به على رعاية صحية ونفسية فعالة وميسورة التكلفة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية، وإعادة التأهيل وخدمات الدعم التي لا تنطوي على إساءة المعاملة، والخالية من الإزدراء والتمييز. وعلينا جميعاً أن نفي بالتزاماتنا المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما العنف القائم على الجنس.

أصحاب السعادة، الضيوف الموقرون، سيداتي سادتي،

إن لدينا معلومات عن كيفية تحقيق البلدان تقدماً ثابتاً في تغيير المعايير الاجتماعية والثقافية مع التأكيد على تمكين النساء والفتيات؛ وإعادة بناء الأسر والهياكل المجتمعية ونظم الدعم؛ وإعادة تصميم الخدمات المتكاملة والمرافق الفعالة؛ والعمل مع النظم القانونية التقليدية وتوضيح أسلوب رصد وتوثيق حالات العنف القائم على نوع الجنس، فكل ذلك يساعد على وضع سياسات وبرامج مستتيرة.

ونظراً للنطاق الوبائي للعنف القائم على نوع الجنس، أحث جميع البلدان عن طريق جميع السادة الوزراء الموقرين الحاضرين هنا لكي تعزز كافة الاستجابات المتعددة القطاعات المعروفة، ذات الأثر الكبير والمكتملة والشاملة، والممولة تمويلًا كافيًا، وإشراك جميع الشركاء من خارج القطاع الصحي كالتعليم والقضاء وأجهزة إنفاذ القانون.

ويتعين تعزيز النهج المتعددة القطاعات لكي يتمكن شتى الفاعلين من استخدام ميزاتهم النسبية في التصدي لمختلف مظاهر العنف القائم على نوع الجنس. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك نموذج مراكز "زيارة واحدة" الذي تنفذه بعض البلدان حيث يمكن للباقيين على قيد الحياة الحصول على خدمات مختلفة تحت سقف واحد.

ولا بد أن يُفهم أيضاً أنه يجب تنفيذ المبادرات الرامية لمنع العنف القائم على نوع الجنس بالاقتران مع دعوة جماعية مستدامة لترويج حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، فضلاً عن التدخلات الموجهة نحو تعاطي الكحول والمخدرات. ويلزمنا أيضاً أن نواصل بحث أسلوب الاستفادة من التكنولوجيا، وخصوصاً الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي، في مكافحة على المستوى العالمي من أجل وضع حد للعنف القائم على نوع الجنس وخصوصاً في أوساط الشباب والمراهقين.

وليس في وسعي أن أشدد بما فيه الكفاية على دور النظم الصحية في الدعوة للتدخلات الرامية لمكافحة قبول المجتمع للعنف وتسامحه معه، وخصوصاً العنف ضد النساء والفتيات، حتى داخل النظام الصحي نفسه.

وثمة حاجة كبرى لمعالجة اللامساواة الأساسية بين الجنسين القائمة في إطار المجتمع من أجل إيجاد نماذج جديدة للذكورة والأنوثة وبالتالي بناء علاقات أكثر إنصافاً. ويعدّ الفهم الشامل لعوامل الخطر التي تواجهها النساء والبنات والأولاد عاملاً أساسياً لوضع وتنفيذ استراتيجيات الوقاية الفعالة. مما سيستلزم مجموعة من الأهداف البحثية نحو استبانة وتوضيح الأسباب وصياغة وتنفيذ السياسات التي تستجيب لنتائج تلك البحوث.

وينبغي أن يشارك الباقيون على قيد الحياة والرجال والأولاد كوكلاء للتغيير المجتمعي في منع العنف. وأنا أدرك أن نساء الأمم المتحدة أطلقن في آذار/ مارس من هذا العام حملة بعنوان "هو من أجل هي" والتي تدعو الرجال إلى رفع أصواتهم من أجل إحداث التغيير. وقد أطلقت بلدان أخرى حملات مماثلة وأفتخر بأن أقول أنه يجري في زامبيا الآن تنفيذ حملتين بعنوان "الزوج الجيد" و "أنا أهتم بها". وحيثما يتصاعد العنف الثقافي، تشكل مشاركة القياديين التقليديين والقياديين الدينيين كأبطال للتغيير في مجتمعاتهم عاملاً حاسماً الأهمية لأن لأصواتهم صدى في أوساط الناس الذين يقودونهم. ونحن نحقق في زامبيا خطي واسعة في معالجة العنف القائم على نوع الجنس، وخصوصاً زواج الأطفال، حيث يتصدّر القياديون التقليديون حملة الحد من الزواج المبكر.

ومن نافلة القول إن الاستراتيجيات الفعالة للوقاية من العنف القائم على نوع الجنس تتمثل في وقف الحروب والنزاعات. وفي معظم النزاعات الجارية على صعيد الإقليم والعالم، تقع أغلبية الإصابات في صفوف النساء والأطفال الذين يعجزون عن الدفاع عن أنفسهم.

ومن الضروري أن نكون كمجموعة عالمية في الطليعة للنهوض بالسلام والحيلولة دون معاناة النساء والأطفال التي لا مبرر لها.

## الخطوات القادمة

وإذ نتأمل فيما لا بد لنا من اتخاذه خطوات قادمة، ينبغي أن نضمن إيلاء العناية الواجبة لأهمية النظام الصحي في الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات وضد الأطفال والاستجابة لمقتضياته، بما في ذلك الزواج المبكر والزواج بالإكراه، في إطار المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويحدوني الأمل أن تتمخض هذه الجمعية عن عدة حصائل من بينها قرار بشأن تعزيز دور النظام الصحي في التصدي للعنف وخصوصاً العنف ضد النساء والفتيات. وأحث جميع الحاضرين منا الذين يناقشون الصيغة للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس على وضع المرأة في صميم المناقشات. وأشدّد مجدداً على ضرورة أن نركز على المرأة والطفل. وهل يمكننا التوصل إلى صيغة وتوصيات من شأنها إحداث فرق في حياة النساء اللواتي يتعرضن للضرب في الوقت الحاضر وحياة الأطفال الذين ينتهكون ويشوهون والنساء اللواتي يعانين من آلام نفسية نتيجة للعنف القائم على نوع الجنس؟

وتحقيقاً لذلك، لا بد لنا من التعاضد وإعادة تأكيد اعتزامنا وضع حد لهذه الآفة.

السيدة المديرية العامة، أود، إضافة إلى ذلك، أن أحث منظمة الصحة العالمية في ظل قيادتكم القديرة على التعاون مع الدول الأعضاء ومع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية وسائر الجهات صاحبة المصلحة لوضع خطة عمل عالمية من أجل تعزيز دور النظام الصحي في إطار استجابة متعددة القطاعات ترمي إلى التصدي لجميع أشكال العنف بالاستناد إلى أعمال المنظمة وقراراتها الراهنة ذات الصلة التي أقرتها هذه الجمعية وبتكاملتها بجهود منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

### خلاصة

السيدات والسادة الكرام، اسمحوا لي إذ أختتم كلمتي أن أشدد مجدداً على إمكانية الوقاية من العنف.

ومن الضروري أن نقتنع على الصعيد الفردي والجماعي بإمكانية الوقاية من العنف. واسمحوا لي أن أردد قول الراحل نلسن مانديلا: "من الممكن الوقاية من العنف... فهناك أمثلة واضحة في بلداننا وفي جميع أنحاء العالم على سبل التصدي للعنف. وبإمكان الحكومات والمجتمعات والأفراد إحداث الفرق". وأدرك إدراكاً تاماً وجود حكومات وبلداناً ملتزمة بوضع حد لهذه الآفة في هذه القاعة.

وعلينا الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس. وتقع على عاتقنا دون غيرنا مهمة المضي قدماً بهذه الخطة.

وعليه، أدعو جميع الحاضرين منا اليوم إلى مكافحة العنف القائم على نوع الجنس طيلة العمر. فإن حالة واحدة من العنف القائم على نوع الجنس هي حالة زائدة.

- وحيثما يخفى العنف القائم على نوع الجنس عن الأنظار، فلنعمل من أجل إبرازه والتصدي له.
- وحيثما لا يعلو صوت القادة والزعماء لمكافحة هذه الآفة، فلنجعلهم يشاركون في مكافحتها ويبدأون رفع صوتهم ضدها. فعودوا إلى بلدانكم وكونوا ذلك القائد والزعيم العائد الذي يرفع صوته.
- وحيثما ينقص إمداد التدخلات المتصلة بالعنف القائم على نوع الجنس بالموارد، فلنعمل من أجل تعبئة الموارد لتوفير المعلومات وتعزيز أوجه الاستجابة الفعالة.

ويحدوني الأمل إذ أرى القرارات العديدة التي تم إقرارها وإذ أعلم أن هذه القاعة مليئة بأشخاص في حوزتهم أدوات تسمح بالمساعدة على وضع حد لهذه الآفة الشنيعة وأدوات تسمح بالنهوض بالتغيير السياسي والقيادة من أجل إيجاد بيئة مواتية للوقاية من العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له ووضع حد له في نهاية المطاف.

وشكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

= = =